

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 159 وعامة أصحابه لم يذكروا في المسألة خلافاً ، مع أن القاضي ذكر رواية ابن

منصور ، واستشكلها . .

2086 وذلك لما روي عن سعيد بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ : (من أخذ شبراً من الأرض ظلماً

فإنه يطوق يوم القيامة من سبع أرضين) متفق عليه ، وفي لفظ لأحمد (من سرق) . .

2087 وعن الأشعث بن قيس رضي الله عنه أن رجلاً من كندة ورجلاً من حضرموت اختصما إلى النبي

في أرض باليمن ، فقال الحضرمي : يا رسول الله ﷺ أرضي اغتصبها هذا وأبوه . فقال الكندي : يا

رسول الله ﷺ أرضي ورثتها من أبي . فقال الحضرمي : استحلفه يا رسول الله ﷺ أنه ما يعلم أنها

أرضي وأرض والدي ، اغتصبها أبوه ، فتهياً الكندي لليمن ، فقال رسول الله ﷺ : (إنه لا يقطع

عبد أو رجل ما لا يمينه إلا لقي الله ﷻ يوم يلقاه وهو أجزم) فقال الكندي : هي أرضه وأرض

والده . رواه أحمد . .

ونقل عنه ابن منصور ما يدل على أن العقار لا يضمن بالغصب ، إذ الغصب إثبات اليد على

المال عدواناً ، على وجه تزول به يد المالك ، ولا يوجد ذلك في العقار ، وفائدة الخلاف

أنها لو غرقت بماء السماء ونحو ذلك ، أو كان فيها بناء فانهدم ، ضمن على الأول دون

الثاني ، ولو غصبها غاصب آخر ، فهدم بناءها ، أو نقل ترابها ، فللمالك تضمين من شاء

منهما على الأول ، وعلى الثاني يضمن الثاني فقط ، لوجود النقل والهدم منه . إذا تقرر

هذا فإذا غصب أرضاً فغرسها ، فإنه يؤخذ بقلع غرسه . .

2088 لما روى عروة بن الزبير ، أن رسول الله ﷺ قال : (من أحيا أرضاً فهي له ، وليس

لعرق ظالم حق) قال : ولقد أخبرني الذي حدثني بهذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول

الله ﷺ ، غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر ، فقضى لصاحب الأرض بأرضه ، وأمر صاحب النخل أن يخرج

نخله منها ، قال : فلقد رأيتها وإنما لتضرب أصولها بالفؤوس ، وإنما لنخل عم . رواه أبو

داود ، والدارقطني ، قال أحمد : العم الطوال . ويؤخذ بأجرتها إلى وقت تسليمها ، وكذلك

كل ما له أجر ، بناء على أن منافع المغصوب مضمونة ، إذ هي بمنزلة الأموال ، ولهذا قلنا

على المشهور : يجبر المفلس المحترف على إيجار نفسه لوفاء دينه ، وسواء انتفع أو لم

ينتفع ، لتلفها تحت يده العادية .